

مقدمة:

لقد فسح الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان المجال لتحرر العديد من الشعوب من سيطرة حكوماتها وأنظمة الحكم التسلطية فيها، وذلك إثر موجة من التحول الديمقراطي التي عرقتها دول العالم نهاية القرن العشرين، ودعم وعي المواطن بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير والمبادرة، وتعطيه حق المساهمة في تقرير مصيره باعتباره صاحب السلطة الحقيقية ومصدرها. هذا الوعي يجعل من الفرد فاعلا هاما في المجتمع بانتمائه إلى المجتمع المدني الذي يشكل مجالا حرا للتعبير والمبادرة والمساهمة في التغيير، من خلال مختلف المؤسسات المدنية (جمعيات، نوادي، نقابات، اتحاديات، أحزاب...).

وتعتبر المساهمة الواعية للمواطنين في إحداث التغيير والتنمية في المجتمع مطلباً ملحا تفرضه تحديات العولمة والنظام الدولي الجديد، هذا الذي لم يعد فيه مجال للضعفاء سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وقبل كل ذلك اجتماعيا، وبذلك أصبح لزاما على حكومات الشعوب المتخلفة إعادة النظر في مختلف استراتيجياتها وتقويمها بما يحقق التصدي لمشكلات المجتمع، وذلك بالإسهام الواعي والمسؤول للمجتمع في العملية التنموية، في ظل عجز الدولة عن تحقيق التنمية بجهودها المنفردة.

إن توعية الأهالي بمشكلاتهم المحلية، والعمل على إحداث التغيير اللازم لتحسين ظروفهم من خلال استغلال مواردهم المادية والبشرية المتاحة، هو غاية أساسية للمنظمات الشعبية المدنية، والتي تسعى في حدود إمكانياتها ومن مختلف مجالاتها إلى المساهمة في التنمية، بتعبئة المشاركة الشعبية وتنظيم الموارد المختلفة للمجتمع في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

هذه العلاقة بين المؤسسات الشعبية المدنية والتنمية المحلية هي بؤرة الاهتمام في هذه الدراسة التي تحاول تناول هذا الموضوع من ثلاث زوايا تطرحها إشكالية البحث، هذه الزوايا تشمل الدور التنموي لهذه المؤسسات، المشاركة الشعبية

في إطارها، ثم عراقيل الممارسة المهنية لهذه المنظمات. هذه النقاط هي ما حاولنا التركيز عليه في الدراسة الميدانية لنموذج من مؤسسات المجتمع المدني هو جمعيات الأحياء في مدينة بسكرة، وقد جاء طرح الموضوع ضمن مجموعة فصول كما يلي:

-الفصل الأول: ويتعلق بالمجتمع المدني، تم من خلاله استعراض جملة من النظريات التي اهتمت بالمجتمع المدني، ثم تناول بعض خصائصه، وأخيرا الحديث عن المجتمع المدني كتجربة تاريخية عايشها العالم الغربي، والعالم العربي، ثم الجزائر.

-الفصل الثاني: وقد تناول بالاهتمام التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، وقد قسم إلى ثلاث أجزاء؛ تناول الجزء الأول التنمية المحلية، والثاني المشاركة الشعبية، أما الجزء الثالث فقد استعرض بعض تجارب المشاركة الشعبية في التنمية المحلية من العالم، ومن الوطن العربي، ثم تناول التنمية المحلية والمشاركة الشعبية في الجزائر.

-الفصل الثالث: وقد خصص للحديث عن الجمعيات في ثلاثة أقسام أيضا، تناول القسم الأول فلسفة الجمعيات، والثاني خصائص الجمعيات، أما الثالث فقد تناول واقع الجمعيات في العالم ثم في الوطن العربي وفي الجزائر.

-الفصل الرابع: تناول الجانب المنهجي للدراسة موضحا مختلف الإجراءات المنهجية التي أطرت البحث ومبررات هذه الاختيارات.

-الفصل الخامس: تم من خلاله عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بمساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية، ومن ثم الإجابة على التساؤل الأول.

-الفصل السادس: تناول بالعرض والتحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالمشاركة الشعبية في إطار جمعيات الأحياء، ليخلص إلى الإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة.

-الفصل السابع: وقد تناول بالعرض والتحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بمعوقات المساهمة الفعالة لجمعيات الأحياء في التنمية المحلية، لتتم الإجابة في نهاية الفصل على التساؤل الثالث للدراسة.

وقد توجت الدراسة بتقديم نتائج عامة وبعض الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن نتائج الدراسة، رجاء الاستفادة منها في الميدان، لينتهي البحث بخاتمة.

الإشكالية:

شكلت بداية النصف الثاني من القرن العشرين منعطفا تاريخيا لدول العالم عموما، ولدول العالم الثالث خصوصا، استطاعت من خلاله هذه الأخيرة رسم خريطة سياسية للعالم بتمكنها من نيل الاستقلال السياسي بعد عهود من الكفاح ضد الاستعمار، لتجد نفسها أمام فارق تكنولوجي وحضاري كبير يفصل بينها وبين الدول الغربية المستعمرة؛ فقد كانت منهكة الاقتصاد وتعاني الفقر والجهل وشبه انعدام للبنى التحتية، وكان لزاما عليها الدخول في صراع جديد هو تحدي التخلف وتحريك عجلة التنمية.

انصبت الجهود منذ الخمسينيات نحو محاولة فهم وتفسير التخلف العميق الذي كانت ولا زالت تشهده هذه الدول، وعدت قضية التنمية من أهم القضايا التي شغلت العالم حتى العصر الحالي؛ حيث طرحت نفسها على الفكر العالمي بخبرائه وعلمائه وسياسييه، وأصبحت من الموضوعات ذات الأهمية الدولية؛ فقد عقدت لأجلها المؤتمرات والندوات في شتى بقاع العالم، وكانت مجال لظهور العديد من النظريات (التحديث، التبعية... الخ)، والاستراتيجيات (التنمية الشاملة، الصناعات المصنعة، إحلال الواردات... الخ) التي أثبتت الواقع إخفاقها في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تشمل جميع مناطق القطر وجميع فئات المجتمع، وهو الأمر الذي أبرز ضرورة اهتمام عمليات التنمية بالمجتمعات المحلية، واعتبار التنمية المحلية الوسيلة والغاية من التنمية، وذلك لضمان التوزيع العادل للعائد التنموي على جميع الأقاليم والمناطق الريفية والحضرية، الفقيرة والغنية؛ إذ طالما كانت السياسات المتبعة تزيد الفقير فقرا والغني غنى، وتركز المشاريع التنموية الهامة في المدن الكبرى، مهملة الأرياف والمدن الصغيرة.

ليس من العسير على المتتبع لسير المشاريع التنموية التي تعمل الحكومات على إنجازها ملاحظة إخفاقها في الوصول إلى النتائج المتوقعة منها، بل إنها كثيرا ما تعاني من التأخر في الإنجاز ومن مختلف العراقيل أثناء سير العمل فيها، وهي أمور ترجع في العديد من جوانبها إلى عدم التجاوب الإيجابي للمواطنين مع هذه

المشاريع التي قد لا تتناسب مع الحاجات الحقيقية لهم بقدر ما مع النظرة الشاملة للمخططين المركزيين، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف والخصائص والحاجات الفعلية للمجتمعات المحلية. من هنا جاءت الدعوة إلى التنمية المحلية؛ بحيث يكون المجال مفتوحاً لإسهام المواطنين في تنمية مجتمعهم سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ، وذلك باستغلال الموارد المادية والبشرية المحلية حسبما يتلاءم مع حاجات المجتمع وظروفه.

لقد تزايد الاهتمام بالمشاركة الشعبية منذ العقود الثلاثة الأخيرة، حيث ساهمت في ذلك موجة الانفتاح الديمقراطي التي عرفتها العديد من بلدان العالم إثر انهيار المعسكر الاشتراكي وانهيار الدولة القومية، واضطرارها إلى فسخ المجال أمام ظهور وتطور مجتمع مدني يحاول الإدلاء بدلوه في صنع مستقبل هذه البلدان وتوجيه المسار التنموي لها، إذ أثبتت عجزها عن تلبية احتياجات شعوبها المتزايدة من خلال الاعتماد على مجهوداتها المنفردة، دون أن يقابلها المجتمع بالدعم والتعاون والمشاركة بمختلف أشكالها، وخاصة الجمعيات والمنظمات الأهلية التي يؤسسها المواطنون لتحسين ظروفهم والدفاع عن مصالحهم.

إن المجتمع المدني الفعال بمختلف مؤسساته هو تجسيد للمشاركة الواعية للمجتمعات في تحديد الاختيارات التنموية الملائمة لها وفي حل مشاكلها بنفسها دون اتكال على الدولة في كل صغيرة وكبيرة، ومن خلال ذلك يكون الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع والتمكن من تحقيق تنمية مستدامة. ثم إن قوة المجتمع المدني هي انعكاس لمدى تجذر قيم الحرية والديمقراطية والمبادرة وروح المسؤولية في عمق ثقافة المجتمع، وتجليها في سلوكياته وحياته اليومية، لا على مستوى السلطة والمجالس المنتخبة فحسب.

في الواقع إن دور المجتمع المدني في التنمية بالغ الأهمية غير أن ظروف كل مجتمع وخصائصه الثقافية والاقتصادية والسياسية... تجعل أداءه مختلفاً ودوره في المجتمع يأخذ طابعاً مميزاً. ولهذا فإن الدراسة ستحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية وذلك من خلال الدراسة الميدانية لجمعيات الأحياء بمدينة

بسكرة كنموذج، ومحاولة إبراز دورها في تنمية هذه الأحياء، وظروف عملها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما مدى مساهمة جمعية الحي في تنمية المجتمع المحلي؟
- 2- ما مدى تأطير هذه الجمعية للمشاركة الشعبية؟
- 3- ما هي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سوف نعتمد على منهجية خاصة تتماشى وطبيعة موضوع البحث، وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع المخصص أساسا للإجراءات المنهجية.

أهداف الدراسة:

لهذا البحث مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال جانبيه النظري والميداني يمكن تحديدها فيما يلي:

- تسليط الضوء على إشكالية المجتمع المدني والتنمية في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا.
- التعرف على خصوصيات المجتمع المدني المحلي.
- جمع معلومات حقيقية ومفصلة حول جمعيات الأحياء؛ نشاطاتها وظروفها.
- الكشف عن الدور الفعلي الذي تقوم به هذه الجمعيات إزاء المجتمع ومدى مساهمتها في التنمية.
- معرفة العراقيل الحقيقية التي تحد من نشاط الجمعية وفعاليتها قصد تذليلها مستقبلا.
- توضيح مدى إمكانيات مساهمتها في النهوض بالمجتمع المحلي وتنميته.
- التحقق من مدى تمثيلها وتجسيدها للمشاركة الشعبية.
- تحديد اتجاهات السكان نحو هذه الجمعيات.
- محاولة الربط بين التراث النظري حول موضوع الدراسة وواقع المجتمع.
- إيجاد العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني والتنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال جانبها العلمي والعملية، كما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

يكتسي موضوع هذه الدراسة أهميته العلمية من خلال اشتماله على متغيرين هامين أصبح الحديث عنهما والدراسة العلمية حولهما من الضرورة بمكان في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، ألا وهما المجتمع المدني والتنمية المحلية. إن المجتمع المدني من المواضيع الساخنة التي أضحت الجدال الدائر حول أهميتها ودورها وأبعادها - خاصة في المجتمعات العربية- على أشده، وبرزت الضرورة لتفعيل دوره في المجتمع؛ حيث أصبح من الواضح أن للمجتمع المدني الكثير من الإمكانيات والأدوار غير مستغلة (أو غير فاعلة) والتي يمكن من خلالها المساهمة بشكل جد كبير في تطوير وتحريك عجلة التنمية بكل أشكالها، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستحاول لفت الانتباه إلى هذا الجانب الهام من الممارسات الاجتماعية خاصة على المستوى المحلي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

والشق الآخر من هذه الدراسة يرتبط بالتنمية المحلية، وهي أيضا من المواضيع التي أصبح الاهتمام بها ضروريا؛ فانطلاقا من تنمية المجتمعات المحلية تكون التنمية الشاملة، وهي أمر ضروري للإسراع بالتنمية والحق بالركب الحضاري، أو على الأقل تقليص الهوة العميقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

ب- الأهمية العملية:

إن أبعاد هذه الإشكالية تتبلور من خلال الملاحظات العفوية البسيطة للواقع المعاش في مجتمعاتنا المحلية، هذه الأخيرة التي تتكاثر فيها المنظمات والجمعيات بأعداد قد يصعب توقعها، رغم أن دورها في المجتمع لا يبدو واضحا -على الأقل في نظر الشخص العادي-، ولذا فإن هذه الدراسة ستحاول تجاوز الأحكام الاعتبائية أو النظرة البسيطة العامة للأشياء، للبحث في حقيقة الأدوار المنوطة بهذه الجمعيات وظروف عملها ومدى مساهمتها في المسار التنموي خاصة على المستوى المحلي،

ولعل الصعوبات التي لاقتها الدراسة الاستطلاعية حول الموضوع توحى بأهميته وربما خطورة بقاءه في طي الكتمان واللامبالاة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت في اختيار وتحديد موضوع هذه الدراسة عدة عوامل وأسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية:

1- الأسباب الموضوعية: وهي أن المجتمع المدني هو أحد مواضيع الساعة التي تثير الكثير من النقاش على مستوى العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا، وربطه بالتنمية جانب جد هام لم يحظ بالدراسة الكافية-على الأقل على المستوى المحلي-، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن هذه الدراسة تتناول مشكلة جديدة نسبيا، ويمكن من خلالها أن تضيف ولو قدرا يسيرا إلى التراكم المعرفي في مجال العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية، هذا بالإضافة إلى أنها مناسبة لطبيعة موضوع تخصصنا في علم اجتماع التنمية.

2- الأسباب الذاتية: وتتمثل في أن المجتمع المدني مصطلح كثر تداوله في الآونة الأخيرة في مختلف الأوساط العلمية والإعلامية والسياسية ومع ذلك فهو غامض تكثر فيه الاختلافات، وذلك سر جاذبيته وإثارته للفضول العلمي بحثا عن فهم هذا الغموض، وخاصة فيما يتعلق بدوره في التنمية عموما والتنمية المحلية خصوصا، وذلك في حدود الإمكانيات (المادية والمعنوية والزمنية) المتاحة للبحث. كما أن التشجيع الذي لاقاه هذا الموضوع من طرف الأساتذة وبعض المختصين في الميدان كان حافزا على اختيار هذا الموضوع.

تحديد المفاهيم:

قبل الخوض في غمار البحث النظري والميداني ينبغي الاتفاق مبدئيا على أهم المضامين الدلالية لأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها والاستعانة بها في إطار الدراسة، وفي هذا السياق يتم على هذا المستوى تحديد أهم المفاهيم المعتمدة:

1- مفهوم المجتمع المدني:

إن المتفحص لأدبيات المجتمع المدني يعاني من الاختلاط و التباين في تحديد المضمون الدلالي لهذا المفهوم، رغم انتشاره على مستوى الخطاب الاستهلاكي اليومي؛ فقد استخدم المجتمع المدني في اسكتلندا أثناء القرن التاسع عشر للدلالة على المجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة غير استبدادية على عكس المجتمع البدائي الهمجي، و بالتالي فاستعمال هذا المفهوم يتعلق هنا بالتفريق بين المدينة و الريف، و الدلالة على درجة تحضر مجتمع ما⁽¹⁾. ولا يزال المصطلح يستخدم في بعض الأدبيات للدلالة على مجتمع المدينة.

و يعرفه البعض على أنه : ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير و تعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردا باحتكار مختلف ساحات العمل العام⁽²⁾. و يطرح هذا المفهوم المجتمع المدني على أنه بديل لتوحش الدولة ووسيلة لتقليم أظافرها⁽³⁾. و هو تعريف مؤسستي ركز على تنظيمات المجتمع المدني، و بناءاته.

و قد عرفه سعد الدين إبراهيم بأنه: فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلا حرا، ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة، من أجل قضايا مشتركة، أو مصالح مشتركة، أو للتعبير من مشاعر مشتركة⁽¹⁾، وهو تعريف يتناول المفهوم من جانبه الوظيفي والمعياري القيمي.

وقد اصطلح مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية على تعريف المجتمع المدني بأنه: "كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين

(1) : Jean Cohen and Andrew : **Civil society and political theory**, vol 27, Cambridge Mitpress, August, London, 1993, P544.

(2) : عبد الحميد الأنصاري: نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد 272 (2001/10)، ص96.

(3) : عمرو عبد السميع: الديمقراطية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص125.

(1) : عبد الحميد الأنصاري: مرجع سبق ذكره، ص101.

الأسرة والدولة، وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف⁽²⁾.

ويظهر في هذا المفهوم عنصر جديد هو المنظومة الأخلاقية التي يمثلها المجتمع المدني والتي تقوم على الاحترام والتنوع والتسامح...

وهكذا فكلما حللنا مفهوم المجتمع المدني كشفت لنا عناصر جديدة، وقد حاول كريم أبو حلاوة حصر الاستخدامات المختلفة التي ينطوي عليها المجتمع المدني في ثلاثة محاور:

-الاستخدام الأول: وهو الاستخدام السياسي المباشر الذي يعتمد على فلسفة جون لوك في اعتباره كمقابل للمجتمع الطبيعي، وهو الاستخدام الذي تتخذه الأحزاب السياسية ومختلف الحركات الإيديولوجية والفكرية شعارا لها.

-الاستخدام الثاني: ويشير إلى المدلول الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني، كمفهوم تحليلي استخدم من قبل علماء الاجتماع ليصف و ربما ليشرح و يفسر ظواهر وهيئات اجتماعية، أو حتى كمسرح للحوادث يربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين (الميكرو والماكرو-سوسيولوجي)، وقد تم استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة و الديمقراطية.

-الاستخدام الثالث: و هو ناتج عن المدلولين السابقين، وهو من الناحية الفلسفية مفهوم معياري، بمعنى أنه يستخدم كغاية أخلاقية، أي أنه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية⁽¹⁾

في الواقع إن مصطلح المجتمع المدني هو مفهوم خلافي لا يزال يعاني الغموض رغم كثرة استخدامه، وأن الإحاطة بالمفهوم هي من الصعوبة بمكان إذا لم

(2): برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي:

www.Ibn.khaldoun.org/arabic/civil/

(1): كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد27، عدد3(يناير، مارس 1999)، ص-24-23.

يتتبع الباحث مختلف المراحل التاريخية و الفلسفية التي مر بها هذا المفهوم، وهو أمر يطول حوله الحديث، لذا سيتم تناوله بأكثر تفصيل من خلال الفصل الثاني من هذا البحث، و إنما يتم الانطلاق من اعتبار أن المجتمع المدني إجرائيا يقوم على جملة من المقومات هي :

- الحرية والطوعية.
- المؤسسية أو التنظيم الجماعي.
- الاستقلالية عن الدولة.
- المنظومة الأخلاقية القائمة على الاحترام والتنوع والتسامح...

2- مفهوم التنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي):

عقد ظهر مصطلح تنمية المجتمع المحلي إلى الوجود من خلال مؤتمر كامبردج الذي عرفه كما يلي:

"تنمية المجتمع المحلي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال و الظروف المعيشية للمجتمع ككل، وتعتمد أساسا على المشاركة الإيجابية، والمبادأة المحلية لأبناء المجتمع، وإذا لم تظهر هذه المبادأة تلقائيا وجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة، وتشتمل تنمية المجتمع على كل أشكال وأنماط التنمية ويجب أن تستخدم الحركة التعاونية، و أن ترتبط بشدة بالهياكل الحكومية"⁽¹⁾.

ويتضمن هذا التعريف مجموعة من المحاور وهي: أنها حركة هادفة، تركز على المبادأة المحلية التلقائية أو المصطنعة، التنوع في أنماط التنمية، والارتباط بالهياكل الحكومية.

وقد عرفها هيئة الأمم المتحدة عام 1956 بأنها تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية، من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في

(1): كمال التابعي: تغريب العالم الثالث.دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف القاهرة، 1993،ص21..

الحياة القومية، وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التقدم القومي⁽¹⁾. ويركز هذا التعريف على توحيد الجهود الأهلية والحكومية من أجل تحسين الأوضاع المحلية، و من خلال ذلك تحقيق التنمية القومية.

ويعرف أيضا بأنها مصطلح يستخدم لوصف سلوك أعضاء مجتمع محلي معين حينما ينظمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع، فيحددون حاجاتهم ومشكلاتهم الجمعية والفردية، ويضعون برامج محددة لحل هذه المشكلات، ويعتمدون في تنفيذها على موارد المجتمع المحلي، وقد يحصلون على تدعيم لهذه الجهود الذاتية من هيئات حكومية أو غير حكومية خارج نطاق المجتمع المحلي إذا لزم الأمر⁽²⁾. ويتفق أيضا هذا التعريف مع ما سبقه في التركيز على ضرورة المشاركة الشعبية في تحديد احتياجات المجتمع، ومن ثم التخطيط والتنفيذ لحل هذه المشاكل اعتمادا على الموارد المحلية، مع مساعدة الحكومة.

و يعرفها كندوكا Khinduka بقوله:

" أن تنمية المجتمع المحلي تشتمل على عملية مركبة، و برنامج ذو أغراض عدة، فهي كعملية تهدف إلى أن تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية، وتنمي قادة محليين إيجابيين، وتضع في أذهان الريفيين الشعور بالمواطنة، وفي أذهان الحضريين روح الشعور بالمدينة، وتدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع، وهي كبرنامج ذو أغراض متعددة: نجد أنها تشمل في المجتمعات الريفية الزراعة، الري، الصناعات الريفية، التعليم، الصحة، الإسكان، الرفاهية، (الشؤون الاجتماعية)، الشباب ، برامج المرأة، العمالة، التعاونيات، تدريب قادة القرية، أما تنمية المجتمع الحضري فتشتمل على نفس الأنشطة ولكن بشكل أوسع⁽³⁾.

(1): كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص22.

(2): محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت)، ص74.

(3): عبد الهادي الجوهري و آخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص57

يتناول كندوكا المفهوم هنا من زاويتين، الأولى هي العملية التعليمية الهادفة لاستثارة روح المشاركة الشعبية، و الثانية هي البرنامج الذي يشمل أغراض متنوعة.

ويعرفها تايلور Taylor بأنها مجموعة الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية القومية⁽¹⁾

ويركز تايلور من خلال تعريفه لتنمية المجتمع المحلي على الطرق أو الوسائل التي تسمح للسكان المحليين بالمشاركة من خلال جماعات عمل في التنمية المحلية و القومية.

أما كمال التابعي فقد عرف تنمية المجتمع المحلي بعد تحليله لأربعة عشر تعريفا مختلفا بأنها :

"مجموعة عمليات دينامية و متكاملة تحدث في المجتمع المحلي من خلال الجهود الأهلية و الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة و خطة واقعية مرسومة، و تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البائية و الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي (الريفي أو الحضري أو البدوي)، و تعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية و الطبيعية و البشرية المتاحة و الميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، و ذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل أفراد المجتمع المحلي، و إدماج المجتمعات المحلية في الحياة القومية، و تمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع من التقدم الاجتماعي"⁽²⁾.

(1) : كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) : كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص25.

يبدو أن التابعي قد حاول من خلال تعريفه صهر مجمل النقاط التي ارتكزت عليها معظم التعاريف، و لهذا كان هذا التعريف مسهبا مطنبا، و لتفادي إعادة إنتاج الإنتاج، فإن التحديد الذي تعتمده هذه الدراسة لتنمية المجتمع المحلي الذي يقوم على مجموعة من العناصر الأساسية و هي :

- المشاركة الشعبية في مختلف المستويات (تحديد الاحتياجات-التخطيط-التنفيذ-و المتابعة).

- السياسة الديمقراطية التي تسمح بحرية التفكير والتعبير والمبادرة.

- السعي لإحداث تغييرات تشمل مختلف المجالات (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...)

- التنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

- استغلال الموارد المحلية (البشرية والمادية).

- إضافة إلى التكامل بين البرامج المحلية والسياسات الوطنية.

3- مفهوم الجمعية :

إن المتتبع للكتابات المختلفة حول الجمعيات تصادفه العديد من التسميات كالمنظمات الأهلية، المؤسسات الاجتماعية الأهلية، المنظمات التطوعية، المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الهادفة للربح، مجموعات المصالح، الجماعات الضاغطة، وغيرها من المسميات المختلفة التي يمكن أن تطلق على هذه الكيانات أو البنى الاجتماعية، وذلك حسب السياق الذي تندرج ضمنه هذه التسمية، مع أن هناك بعض هوامش الاختلاف بين المضامين الدلالية لهذه المصطلحات.

و تشكل الجمعيات جزءا هاما من مكونات المجتمع المدني و مؤسساته، وعلى غرار مختلف المصطلحات في العلوم الاجتماعية فإنها تعاني من الاختلاف في تحديد مفهومها؛ فيعرفها هكس H.Hicks بأنها: "كيان يضم في داخله متفاعلة لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع"⁽¹⁾، و هو بذلك يركز على عملية التفاعل الهادفة لتحقيق مصالح المجتمع، مغفلا العناصر المميزة

(1): رشاد أحمد عبد اللطيف:إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص24.

لهذا الكيان كالتطوعية والاستقلال عن الدولة، وهو ما يمكن أن يقال أيضا عن تعريف بارسونز الذي يركز على البناء في أدائه لوظائفه بفعالية، إذ يعتبر بأنها: "كيانات أو وحدات اجتماعية تبنى و يعاد بناؤها لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع و لأفراد المنظمة"⁽¹⁾.

كما تعرف أيضا بأنها: "وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلي، لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل، وتمكينه من الحصول على حقوقه"⁽²⁾. ويركز هذا التعريف على خصائص ثلاث هي المبادرة المحلية، الطوعية، والأهداف التنموية والدفاعية للمنظمة.

ويعرفها معجم علم الاجتماع بأنها: "وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددتها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة"⁽³⁾. وقد ركز هذا التعريف على الطابع المؤسسي الرسمي، الاستقلالية، التفاعل بين أفرادها، والأهداف.

وهو أيضا ما ذهب إليه عبد الهادي الجوهري باعتباره أن هذا المصطلح يصف للعملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة، كما أنه قد يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة، أي المنظمة التي تتكون من مجموعة أفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة⁽⁴⁾، حيث يوضح أنه يمكن أن يعبر المصطلح عن منظمة أو وحدة اجتماعية أو عن عملية اجتماعية.

وكذلك الأمر مع تحديد سميرة أحمد لسيد للمفهوم باعتبار أنه قد يشير إلى الرابطة التي تتكون من مجموعة أفراد لهم تنظيمهم الإداري لتحقيق أهداف محددة لأعضائها، ويستخدم أعضاء الرابطة أساليب محددة لتحقيق هذه الأهداف، وينظم سلوكهم وتفاعلهم مجموعة من القواعد والمعايير. وقد تكون الوظائف التي تؤديها

(1): المرجع نفسه، ص25.

(2): المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3): دينكن متشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص25.

(4): عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص84.

الرابطة لأعضائها مهنية مثل النقابات المهنية، أو دينية أو ترفيهية مثل الأندية الثقافية، كما قد يشير المصطلح أيضا إلى عملية التفاعل بين مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف محددة⁽¹⁾.

أما محمد عاطف غيث فيعرف الجمعية بأنها: "جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد، من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي"⁽²⁾، وتتفق معه قوت القلوب محمد فريد من خلال جملة العناصر التي حددت من خلالها مفهوم الجمعية و هي :

- جماعة من الأفراد تجمعوا بصورة تلقائية، منظمين لتحقيق غرض مشترك بدافع داخلي.
- إن الأساس في هذه الجمعيات ليس الانتفاع أو الربح.
- إن الجمعية عبارة عن مكونات اجتماعية منتظمة يتم توزيع الأعمال بها تحقيقا للأهداف المرغوبة.
- إن العضوية بها اختيارية و مستقلة عن سيطرة الدولة عليها، لتحقيق المصالح المشتركة⁽³⁾.

وهناك العديد من التعاريف المختلفة التي لا يتسع المجال لذكرها باعتبار أن جل التعاريف تتمحور حول هذه العناصر التي سبق ذكرها، والجدير بالذكر أن كل دولة تحدد من خلال قوانينها الداخلية تعريفا رسميا للجمعيات، ففي الجزائر تنص المادة الثانية من قانون 90-31 على أن الجمعية تمثل اتفاقية للقوانين المعمول بها، و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي على الخصوص، و يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له"⁽⁴⁾.

(1) : سميرة أحمد السيد: مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية، 1997، ص19.

(2) : محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره، ص29.

(3) : قوت القلوب محمد فريد: مرجع سبق ذكره، ص57.

(4) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، عدد53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

وهو التعريف الذي تعتمد عليه الدراسة باعتبار أن الجمعيات محل البحث
الميداني خاضعة لهذا التعريف ومنبثقة عنه.